Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 777-792
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.41

**Journal of Business Economics for Applied Research**
**مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية**
**ISSN 2709-6475**

# Measuring and analyzing the impact of trade openness on economic growth in Algeria for the period (1990-2022)

**Researchers: Assist.Prof.Dr. Rabah Jamil Al-Khatib**
University of Mosul, College of Administration and Economics
rabahjamel@uomosul.edu.iq

**Key words:**
Trade openness, economic growth, international competition, economic globalization, quality.

**A R T I C L E I N F O**

***Article history*:**
Received 07 Oct. 2023
Accepted 18 Nov. 2023
Avaliabble online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
**e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq**

*Corresponding author:
Rabah Jamil Al-Khatib
College of Administration and Economics, University of Mosul

**Abstract:**
The research aims to analyze the reality of the Algerian economy and economic growth in addition to trade openness in light of globalization. The research hypothesis was based on a set of economic indicators that express trade openness (degree of trade openness, foreign direct investment, economic globalization, customs tariffs), which have a negative role in The commercial growth of Algeria. The research derives its importance from the importance of trade openness to contemporary economies since the nineties of the last century and its impact on the economic growth of various countries, including Algeria in question, in light of the processes of liberalization of foreign trade, foreign direct investment coming from abroad, economic globalization, and the reduction of customs tariffs. The research reached the following conclusions: There were many conclusions, the most important of which was that economic growth is positively affected by an increase in the ratio of total trade to GDP, and an increase in foreign direct investment, while it is negatively affected by the variables of economic globalization and customs tariffs. The research also reached many proposals, the most important of which is to increase the durability and strength of the economy. Algerian, the competent authorities should work to increase trade openness by moving from a centralized economy to a free economy that works to increase economic growth, correct structural imbalances in the economy, and increase job opportunities, as well as strengthening the role of the private sector.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 777-792
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.41

# قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2022)

**أ.م.د. رباح جميل الخطيب**
**جامعة الموصل**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
rabahjamel@uomosul.edu.iq

## المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري والنمو الاقتصادي الى جانب الانفتاح التجاري في ظل العولمة، اذ اعتمدت فرضية البحث على جملة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الانفتاح التجاري (درجة الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، العولمة الاقتصادية، التعريفات الجمركية) والتي لها دور سلبي في النمو التجاري للجزائر، يستمدُ البحث أهميته من أهمية الانفتاح التجاري للاقتصادات المعاصرة منذ تسعينات القرن الماضي وتأثيرها في النمو الاقتصادي لمختلف الدول ومن ضمنها الجزائر محل البحث، في ظل عمليات تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج والعولمة الاقتصادية وتخفيض التعريفات الجمركية، وتوصل البحث الى العديد من الاستنتاجات كان أهمها ان النمو الاقتصادي يتأثر ايجاباً مع زيادة نسبة إجمالي التجارة الى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين انه يتأثر سلباً مع متغيري العولمة الاقتصادية والتعريفة الجمركية، كما توصل البحث الى العديد من المقترحات اهمها ان لزيادة متانة وقوة الاقتصاد الجزائري, ينبغي على السلطات المختصة العمل على زيادة الانفتاح التجاري عن طريق الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحر الذي يعمل على زيادة النمو الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وزيادة فرص العمل, فضلاً عن تعزيز دور القطاع الخاص.

**الكلمات المفتاحية:** الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، المنافسة الدولية، العولمة الاقتصادية، الجودة.

## المقدمة:

لقد اختلفت الآراء فيما إذا كان التوجه نحو تطبيق سياسة الانفتاح التجاري تعمل في صالح الدول النامية بحيث ترفع من نموها الاقتصادي أو في غير صالحها، وفي العقود الثلاثة الماضية وقع تغيير جذري في انماط التفكير في المعاملات التجارية في ظل الازمات المالية المتلاحقة ينتج عنها نظرة جديدة تمثلت في تحرير المؤسسات من تدخل الدولة، وترك المجال لقوى السوق العالمي، والذي هدفهُ انهاء الاضطرابات الكلية والتقليص من مستوى المديونية، مع تعزيز النمو والخفض من حدة الفقر، كما تُعد قضية تحسين النمو الاقتصادي من القضايا المهمة والحيوية بالنسبة لجميع دول العالم في ظل العولمة، ويأتي الاهتمام بهذا الموضوع لأن معظم دول قامت باتخاذ اجراءات تُسهم في اندماج اقتصاداتها بالاقتصاد العالمي، وفي التحول من الانغلاق الى انفتاح في ظل تسارع معدلات نمو التجارة العالمية قياساً بمعدلات نمو الدخل القومي، فضلاً عن ان الانخراط في الاقتصاد العالمي يفتح آفاقاً ويتيح فرصا كبيرة للتطوير والنمو، وفي الوقت ذاته يخلق تحديات كبيرة لابد من مواجهتها والتعامل معها.

فالدول تتنافس فيما بينها من أجل اكتساب أسواق لمنتجاتها السلعية والخدمية في العالم، كما تسعى في الوقت نفسه الى ان توفر لمؤسساتها الاقتصادية القدرة على مواجهة المنتجات الأجنبية الى أسواقها المحلية، كما تسعى الى التنافس في توفير البيئة المناسبة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يتوقع ان تحمله هذه الاستثمارات من فرص لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل ونقل التقانة المتقدمة وتوطنها، وتتنافس الشركات في الدولة أيضاً فيما بينها مع الشركات الأجنبية على التميز وعلى اكتساب المزيد من الحصص في الأسواق الداخلية والخارجية، بما تقدمة للمستهلك من سلع تتناسب مع تطلعاته وبالجودة والمواصفات العالمية وبالأسعار التنافسية التي يسمح بها تزايد الانتاجية والابتكارات في المنتجات.

ونظراً لتخوف هذه الدول من الانفتاح التجاري، ولابد من حصر العلاقة المباشرة للانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي، كما يسعى البحث إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لدولة الجزائر.

**مشكلة البحث:**

على الرغم من فرض الانفتاح التجاري في ظل العولمة وزيادة دور التنافسية، إلا ان اقتصاديات الدول النامية, لازالت دون مستوى الذي تسعى للوصول إليه من معدل نمو اقتصادي عالي ومناسب بسبب تخوف هذه البلدان من الانفتاح التجاري.

**أهمية البحث:**

يستمدُ البحث من أهميه الانفتاح التجاري للاقتصادات المعاصرة منذ تسعينات القرن الماضي وتأثيرها في النمو الاقتصادي لمختلف الدول ومن ضمنها الجزائر محل البحث، في ظل عمليات تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج والعولمة الاقتصادية وتخفيض التعريفات الجمركية وبرأءات الاختراع.

**هدف البحث:**

يسعى البحث إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري والنمو الاقتصادي الى جانب الانفتاح التجاري في ظل العولمة.

**فرضية البحث:**

اعتمدت فرضية البحث على جملة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الانفتاح التجاري (درجة الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، العولمة الاقتصادية، التعريفات الجمركية) والتي لها دور سلبي في النمو التجاري للجزائر.

**منهجية البحث:**

للوصول الى هدف البحث واختبار فرضيته تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والتحليلي الكمي لمعرفة اثر الانفتاح التجاري والمتغيرات الاخرى في النمو الاقتصادي لدولة العينة لفترة (1990-2022) مستندين على البيانات والاحصاءات المأخوذة من التقارير الرسمية، فضلاً عن الدراسات الاقتصادية والكتب ومواقع الانترنيت التي تناولتها الدول المختارة، ويتضمن البحث مبحثين خصص الاول منها لدراسة الجانب النظري والمفاهيمي للانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو

الاقتصادي، في حين المبحث الثاني تمثل في القياس الاقتصادي لأثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي للجزائر.

**1- الاتجاه النظري والمفاهيمي للانفتاح التجاري:**

**1-1 مفهوم الانفتاح التجاري:**

يمكن تعريف الانفتاح التجاري بأنهُ نظام قائم على التبادل التجاري الخارجي وتشجيع حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية, فضلاً عن المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية (عبدوس, 2011: 28). ويدعو الانفتاح التجاري إلى تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية التي تتمثل بالرسوم الجمركية التي تفرض من قبل الدول على السلع المنتجة سواء محلية أو أجنبية (الجيلالي, 2007: 120).

ويمكن ان يشير الانفتاح التجاري إلى ظواهر التكامل الاقتصادي بين الدول التي عن طريقها تؤثر في تحرير التجارة من كافة القيود وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات، فضلاً عن تطوير التكنولوجيا ويتم قياسها عن طريق مساهمة إجمالي الصادرات والواردات / الناتج المحلي الإجمالي (Wilsor,2006:6-7)، كما انه يمكن تعريف اقتصاد أي دولة يعتمد على الانفتاح التجاري، بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتفاعل مع اقتصادات بلدان العالم الخارجي, وأن يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الموجودة، مما يعمل على تطوره وبقاءهُ (حالوب, 2017: 287).

ومن وجه نظر الباحث تشير إلى أن السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري تؤدي إلى تحرير السلع والخدمات بين البلدين, فضلاً عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسيع التبادل الدولي وزيادة القدرة التنافسية بين الدول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ازالة كافة القيود والرسوم الجمركية أمام حركة رؤوس الأموال.

**2-1 اشكال الانفتاح التجاري:**

إن الانفتاح التجاري بشكل عام لا يوجد على مستوى دول العالم, بل على أساس انهُ بلد واحد فتقوم البلدان بتحرير التجارة من القيود على حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات سواء بالاستيراد أو التصدير، وهناك عدة أشكال للانفتاح التجاري يمكن اجمالها بما يلي: (Rouget,2009:5)

1. **الانفتاح التجاري التام:** يعني تحرير التجارة من كافة القيود على حركة انتقال عناصر الانتاج ولاسيما الحرية التامة لتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية, فضلاً عن حرية دخول وخروج السلع والخدمات وهذا ما يطلق عليه بالتجارة الحرة.
2. **الانفتاح التجاري الجزئي:** يعتمد هذا الشكل من الانفتاح الاقتصادي على الاتفاقيات الثنائية ما بين بلدين اثنين، إذ لا يتم إلغاء الحواجز الجمركية والقيود بشكل كامل انما يتم تخفيضات عن طريق اتباع سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات، فالانفتاح الاقتصادي لا يعني ربح لكل أو بعض البلدان بل الانفتاح الاقتصادي هو مبادلات تجارية واسعة على مستوى دول العالم.
3. **الانفتاح التجاري المتعددة الأطراف:** يتضمن هذا النوع من الانفتاح التحرير التجاري في ظل المنظمات العالمية التي تقوم بإلغاء جميع العوائق على التجارة الخارجية, وهناك بلدان منفتحة بعضها على البعض الآخر, بقوة كونها خاضعة لمبادئ أو اتفاقيات تجارية مسبقة أو تقوم بفتح

علاقاتها التجارية على اساس المعاملات التجارية والتبادل التجاري الخارجي مع دول وهم اعضاء في المنظمة أو المؤسسة ذاتها.

4. **الانفتاح التجاري على أساس الافضلية:** كما ذكرنا سابقاً الانفتاح يعني الحرية الكاملة لتدفق الاستثمارات الأجنبية وحرية تدفق السلع والخدمات, فضلاً عن إلغاء جميع القيود الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية.

**3-1 أهداف الانفتاح التجاري:**

هناك العديد من الأهداف التي يسعى الانفتاح التجاري لتحقيقها وهي:

1. ان الانفتاح التجاري في مجال التجارة الخارجية يهدف إلى إزالة القيود الجمركية مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري ما بين دول العالم، كما يؤدي إلى ربط المجتمعات والدول مع بعضها البعض، فضلاً عن توسيع نطاق الأسواق الدولية وزيادة الدخل وتحسين مستوى الرفاهية لدول العالم المختلفة ولاسيما الدول النامية.

   يقود الانفتاح التجاري إلى تخفيض أسعار السلع, فضلاً عن تدفق السلع الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، وهذا بدورها يؤدي إلى منع قيام الاحتكار, فضلاً عن توفير متطلبات السوق المحلية بأسعار منخفضة ومناسبة (السريتي, 2007: 253).
2. يؤدي الانفتاح التجاري إلى تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات لمواكبة الولوج في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى وفرة النقد الأجنبي والعمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري، ومن ثم معالجة الخلل في ميزان المدفوعات (السريتي, 2007: 253).
3. كما يهدف الانفتاح التجاري إلى حماية المنتجات المحلية من سياسة الاغراق, أي منع بيع السلع الأجنبية بأسعار اقل من تكاليف انتاجها في الأسواق العالمية (ادريس, 2005: 6).
4. كما يسعى الانفتاح التجاري إلى تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود على السلع والخدمات وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن توسيع الصادرات وزيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للدول المصدرة للسلع والخدمات المختلفة (ادريس, 2005: 6).
5. يعمل على توفير فرص للأيدي العاملة عن طريق تحرير التجارة، من حيث ادخال المعدات أو الأساليب الفنية الحديثة, فضلاً عن اكتساب العمالة المحلية المهارات والخبرات الجديدة (ادريس, 2005: 6).
6. يؤثر الانفتاح التجاري في مجال الانتاج في البلدان عندما تفتح البلدان أبوابها لتدفق السلع الأجنبية لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم من ناحية الانتاج كماً ونوعاً, فضلاً عن وجود الفائض في بعض الدول فالانفتاح يعمل على تصريف فائض المنتجات مع تشغيل الطاقات الانتاجية, واتساع حجم الأسواق وتخفيض تكاليف الانتاج وتوفير الايدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة النمو في الدول المتقدمة صناعياً (ادريس, 2005: 6).
7. يسعى الانفتاح التجاري إلى زيادة الانتاج عن طريق رفع كفاءة الإنتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات, فضلاً عن تقليل الاستيراد ويعمل على تغطية متطلبات السوق المحلية من السلع بأسعار مختلفة, مما يؤدي إلى تحقيق الاستقلال التجارة العالمية (عبدوس, 2011: 36-42).

8. يساهم التجاري في تحسين القطاع السياحي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والنقد الأجنبية عن طريق تنشيط وزيادة عدد السائحين, فضلاً عن الوسائل الأخرى كالفنادق والنقل والمطاعم (عبدوس, 2011: 36-42).

**1-4 مؤشرات الانفتاح التجاري:**

هناك العديد من المؤشرات الهامة للانفتاح التجاري وهي كما يلي:

**أ. الاستيرادات / الناتج المحلي الإجمالي:** ويمكن ايضاحها بنسبة إجمالي استيرادات السلع والخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في 100 (مراد، 2013: 64).

**ب. التبادل التجاري:** يمكن التعبير عنه بنسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الى الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات مضروباً في 100(مراد، 2013: 64).

**ت. التجارة الخارجية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي:** يمكن ان يوضح هذا المؤشر مقدار مساهمة التجارة الخارجية نسبة الى الناتج القومي الإجمالي وقد اعتمدناه في بحثنا هذا المعبر عن نسبة إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في 100 (مراد، 2013: 64).

**1-5 أدوات الانفتاح التجاري:**

من أهم أدوات الانفتاح التجاري هي سياسات الاستيرادات التي تتمخض عنها التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية، فضلاً عن إزالتها, واخضاع التجارة الدولية سواء أكانت صادرات أم الواردات إلى نظام الحصص, وتسمى بالقيود المباشرة هدفها حماية الصناعات المحلية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات (عبدالمجيد، 2013: 45)، وكذلك سياسة دعم الصادرات لأنها تقوم بتمويل الاستيرادات من السلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية (كلاين, 1999: 8)، كما ان متغير سعر الصرف من الاهمية لمكان كونه هو نسبة تبادل عمله بعمله أخرى (عبدالسلام, 2010: 120), إذ أن الارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملة الأجنبية له علاقة بتحسين معدلات التبادل التجاري الدولي, مما يؤدي بدورها إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي, وسينعكس زيادة الطلب على الاستيرادات السلعية التي تحدد أسعارها في السوق العالمية والعكس صحيح, كما يؤدي إلى تزايد الانفتاح التجاري وفتح الأسواق امام المنتجات وزيادة الصادرات ورفع القدرة التنافسية على المستوى العالمية (الويزة، 2013: 33).

**1-6 أسباب الانفتاح التجاري:**

هناك العديد من الأسباب للتوجه نحو الانفتاح التجاري للبلدان يمكن حصرها بما يلي:

1. المزايا والمكاسب التي تتحقق من قيام التجارة الدولية، إذ يقوم البلد بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية, الأمر التي يؤدي إلى تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي من جهة والحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة انتاجها محليا من جهة أخرى (Shaheen,*et.at.*,2013:88).
2. الانفتاح التجاري يعمل على التطوير التكنولوجي والصناعي اللذان خلقا رغبة لدى البلدان التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة في اكتسابها (الجمل, 2010: 14).

3. يُعد الموقع الجغرافي والمكاني عامل رئيسي لانفتاح البلدان تجارياً، فضلاً عن حاجة الدول الصناعية إلى الموارد الطبيعية مما يدفعها للتعامل مع الدول الغنية بهذه الموارد كما يحفز إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية (الجمل, 2010: 14).

**2- الاتجاه النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي:**

**2-1 مفهوم النمو الاقتصادي:**

إن النمو الاقتصادي يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة للتنمية، أي أن النمو الاقتصادي جزء من التنمية ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي الذي يلحق بالدول الصناعية المتقدمة، في حين يستخدمون التنمية الاقتصادية لتلاءم أحداث وظروف الدول النامية، وإذا دققنا النظر في الكتابات العلمية المتخصصة في النمو نلاحظ العديد من التعريف للنمو الاقتصادي إلا أنها تتفق في مضمونها حول الزيادة المستمرة والمنتظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي، بحيث يفوق معدل نمو الناتج معدل نمو السكان (الطاهرة، 2000: 77)، كما يرى البعض أن النمو الاقتصادي هو معبر عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد منه، كما ان النمو الاقتصادي يمكن التعبير عنه بزيادة الثروات المتاحة للسكان والنمو عبارة عن التراكم الحاصل في فترة أو فترات طويلة من الزمن لمتغير ايجابي معين في بلد ما (عبدالحميد، 2017: 53)، ويُعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيس للنمو الاقتصادي، وذلك لسهولة الوصول لمحتوياته، وكما يمكن توضيح مفهوم النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي (Begg,2002:303)، كما يرى آخرون أن النمو الاقتصادي هو معدل النمو السنوي لبلد ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة (حتى نستبعد الزيادة الناجمة عن ارتفاع الأسعار)، ويتعلق النمو الاقتصادي أصلا بالاقتصاديات المتقدمة ويتمثل في التزايد الطويل الأجل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (كالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، ... الخ)، ويتم قياسه في الوقت الحالي بمؤشر واحد هو الناتج الوطني الإجمالي (عبدالباسط، 2001: 5). ومفهوم النمو الاقتصادي هو توضيح حدوث استمرار التطور في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بقسمة الناتج المحلي الحقيقي على عدد السكان (عطية، 2003: 11) ويحدد النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج الفعلي للسلع والخدمات، كما ان توجه اقتصاد الدولة في زيادة تطور الناتج كماً ونوعاً (القريشي، 2007: 206).

**2-2 أهمية النمو الاقتصادي:**

تبرز أهمية النمو الاقتصادي عن طريق مايحققهُ وما يؤديهِ من أدوار لها الأثر الكبير في الاقتصاد القومي فهو يؤدي الى تحسن المستوى المعاشي كافة الأفراد في المجتمع والى تحسن رفاهيتهم، لذا فإن أهمية النمو الاقتصادي تأتي من ازدياد مستمر في الكميات المتيسرة لمواطني البلد من السلع والخدمات، وزيادة رفاهيتهم عن طريق زيادة وتحسين نوعية المنتج ورفع أجور العاملين، وبما يهيئ للقضاء على الفقر والرفع من تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للسكان (دراج، 2010: 55)، والذي بدوره يسعى الى زيادة متراكمة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن، كما يحرص على الزيادة في النوع والكم من السلع والخدمات التي يحصل عيها الأفراد (العجلوني، 2013: 33)، فضلاً عن الزيادة المستمرة في الناتج القومي عن طريق تطوير

المشاريع الإنتاجية مما يؤدي الى زيادة الإنتاج، وبالتالي يؤدي الى زيادة مستمرة في الناتج القومي، كما انه يستخدم كمتغير كمي لقياس التغير النسبي في حجم الناتج القومي (العلى، 2000: 226)، ان النمو الاقتصادي يؤدي الى تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة اشباع الحاجات الإنسانية ولاسيما الأساسية منها، إذ أن ارتفاع دخول الأفراد الحقيقي يساهم في زيادة الاستهلاك وبدوره يؤدي الى زيادة الإنتاج بالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والزيادة تشمل في الحجم والنوع الخدمات الاجتماعية المعطاة للأفراد كالتعليم والصحة ويخفف من عبء الموارد الاقتصادية النادرة مما يخلق زيادة في الانتاج القومي والتي تساهم في مواجهة المشكلات الاقتصادية، عن طريقه يمكن التعرف على مدخلات ومخرجات الاقتصاد باعتبارهُ مؤشراً عن الواقع الاقتصادي (ناهد وهدى، 2014: 11).

**3-2 مراحل النمو الاقتصادي:**

من فحوى نظرية رستو التي ظهرت في مطلع الستينات التي تتلخص في تحديد خمسة مراحل لعمليات النمو التجارية عند مختلف الدول، وتتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها وتتلخص هذه المراحل فيما يلي:

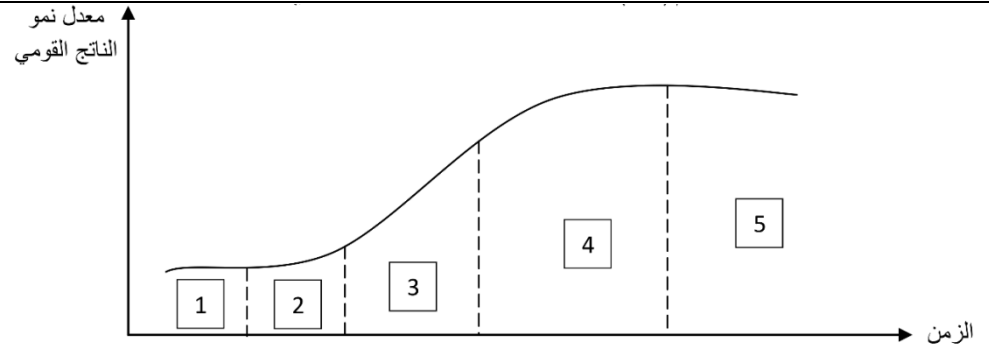


**الشكل (1) مراحل النمو الاقتصادي**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: (مدحت القريشي، 2007: 73).

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق، يهيمن على هذه المرحلة نظام اقتصادي إقطاعي وذلك عن طريق هيمنة لملكية الأراضي الزراعية لعدد ضئيل الملاك الكبار (بودخدخ، 2011: 38).
2. **مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق:** تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصادات الدولة الساعية للنمو عن طريق زيادة الاستثمارات في البنى التحتية ولاسيما في قطاعات حيوية ذات الثقل الاكبر في الاقتصاد كالتعليم والخدمات والنقل (بودخدخ, 2011: 38).
3. **مرحلة الانطلاق:** وهي مرحلة حاسمة في عملية النمو تتسم بظهور روح الابتكار والتجديد والتي تتجلى في بداية ظهور منتجات جديدة ومتطورة، كذلك ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد كما تتميز بحدوث تغيرات كبيرة في تقنيات الإنتاج وازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي (بودخدخ كريم، 2010: 19).

**4. مرحلة النضج:** وتتميز بتنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال، فضلاً عن ارتفاع معدلات الاستثمار سواء في رأس المال المادي والبشري، بالإضافة إلى ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطوراً (بودخدخ كريم، 2010: 19).

**5- مرحلة الاستهلاك الوفير:** تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا ما زاد من التوجه إلى الاستهلاك ويرى روستو أن كل من اليابان وأوروبا الغربية قد تخطت هذه المرحلة، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين والبرازيل والهند وقسم آخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الأسيوية الأربعة وقسم آخر ما زال في المرحلة الثانية (بودخدخ كريم، 2010: 19).

**4-2 العلاقة النظرية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:**

يساهم الانفتاح التجاري في عمليات التنمية عن طريق قدرته في زيادة التنافسية الدولية ودعم المشروعات ذات الحجوم الكبيرة واستمالة جذب الاستثمارات ولاسيما في رأس المال البشري ومحاولة تطوير القطاع الخاص والسياحة، تنفيذ الأهداف التي يصبو إليه، إذ يساهم الانفتاح التجاري في مجالات متعددة منها تشجيع على المنافسة ودعم الانتاج المعد للتصدير، وهناك مجالات أخرى يساهم فيها الذكاء الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي منه: (اليوسف، 2014: 8)

**- الابداع:**

وفقاً لعالم الاقتصاد جوزيف شومبيتر يعني الابداع "ادخال منتج جديد للسوق وطرق انتاج جديدة أو ايجاد اشكال جديدة للتنظيمات الإدارية للمؤسسة" ويدخل ضمن هذا التعريف جميع العمليات التي تقوم الوحدات الانتاجية باتباعها بإيجاد وتطبيق الافكار الجديدة أياً كان مصدرها من شأنه أن يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي.

**- التنافسية:**

يُعد الانفتاح الاقتصادي أحد الرسائل النشاط المتخصصين في المجال الاقتصادي ومجالات البحث والتطوير ومراقبة بيئة الوحدات الانتاجية، اذ انه يمنح الميزة التنافسية للوحدات الانتاجية عن طريق تطورها سواء بمنتوج جديد أو تطوير منتوج حالي وتقليل التكاليف، فضلاً عن اتخاذ القرارات مما يؤهل المنظمات للبقاء والمنافسة.

**- تحسين الجودة:**

عرف معهد المواصفات البريطاني الجودة بأنها احدى الفلسفات الإدارية للوحدات الانتاجية تشمل كافة انشطتها، إذ عن طريق تطبيقها ستعمل على تلبية احتياجات وتوقعات المستهلكين من الحصول على سلعة جيدة وبتكاليف منخفضة، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية لتحقيق التطور واستدامته. ويحقق الانفتاح الاقتصادي اهمية للمستويين:

**أ. على مستوى الوحدات الانتاجية:**

إذ تكمن اهمية الانفتاح التجاري في تفسير متطلبات ما يحيط المؤسسات الاقتصادية وذلك لبناء نظام مترابط في أساسياته، ويمنح لتلك المؤسسات الاقتصادية التأثير الكبير في محيطها، وان هذا التصدي لا يكمن في الحصول المعلومات فحسب بل في سرعة الوصول اليها والتطبيق في

استعمالها، إذ يمكن عن طريقها ايجاد العديد من السبل والتصدي للعديد من المخاطر التي يمكن ان تحصل، والوصول الى حلول ناجعة، بالإضافة الى القضاء على التحديات التي تواجه تلك المؤسسات والحرص على ديمومتها ومحاولة تغيير نظم اساليب العمل الداخلية بما يساعدها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة وبالسرعة المطلوبة بما يتلاءم والظروف المحيطة للنهوض من واقعها الحالي وبما يمنح زيادة القدرة التنافسية والتي هي تعد من اولويات أهدافها وبما ينسجم والمعرفة المخزونة والتصدي لأي محاولة لا بعادها عن محيطها التنافسي، إذ يمنح الانفتاح التجاري للمؤسسات الاقتصادية البنى الاساسية للنهوض كما يمنحها السيطرة على ادراك التوقعات الحالية والمستقبلية من تفسير المعلومات وايجاد ربط للتراكم المعرفي في داخل المؤسسات الاقتصادية، وكذلك القدرة على التطويع ولتركيباتها والقوانين المراعية في هذا المجال، كما ينبغي الاستفادة من ذوي الاختصاص في هذا الجانب وايجاد سبل متعاونة بين القطاعين العام والخاص، لهدف تجهيز الوسائل الدفاعية والهجومية لتلك المؤسسات الاقتصادية لمجابهة البيئة الداخلية والخارجية (الزهيري، 2018: 8).

إن الانفتاح التجاري يساهم في تحقيق الآتي: (الزهيري، 2018: 10)

- توفير الحماية للمؤسسات الاقتصادية والمحافظة على ديمومة نشاطاتها وتوسعه عن طريق التكيف مع المتطلبات الجديدة للسوق المحلية والدولية.
- توفير الوعي بالمخاطر التي تهددها لمجابهتها، فضلاً عن تشخيص الفرص للاستغلال بشكل أفضل.
- تطوير أساليب العمل الداخلية وتوفير المعلومات الدقيقة في التعريف على التوقعات الحالية والمستقبلية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الأوقات المناسبة.
- يقدم حلول تقنية عملياتيه واقامة الشبكات والاستفادة من المتخصصين لغرض توفير المستلزمات الضرورية للحماية الدفاعية أو الهجومية في التعامل مع البيئة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية.
- يوفر القدرة على الميزة التنافسية في الحصول على النتائج المطلوبة والحفاظ على مكانتها السوقية وقدرتها الدفاعية والهجومية وفقا لخطط المنافسين في البيئة الخارجية.

**ب. على مستوى الدولة:**

الانفتاح التجاري هو إجراء لتغيير المعرفة المتراكمة في مجال الانتاج بهدف إيجاد قرارات ملائمة والتي تسعى للوصول للأهداف الاقتصادية المرجوة من خلال استعمال المعلومات الحديثة ذات السبل القانونية. والارباح المتأتية عن طريق التفكير باستراتيجيات متجددة تأخذ المعلومات والمعرفة المتراكمة من اساسيات توجهها لا على مستوى المؤسسات فحسب، بل يتخطاها الى مستوى الدول والتكتلات أيضاً، والانفتاح التجاري لا يمكن تجاهله في الوقت الحاضر على مستوى المؤسسات والدول من خلال المنافسة الاقتصادية الطاغية في الاقتصاد العالمي.

ويتعدى أثر الانفتاح التجاري ايجاد الحماية المطلوبة والوصول للغايات المنشودة التي تبغي المؤسسات الاقتصادية الوصول اليها، ليس على مستوى المؤسسات الاقتصادية فحسب بل على المستوى الكلي والتكتلات والافادة منه في خلق الاتفاقيات والمعاهدات مع بلدان أخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

لا تتعدى اهمية الانفتاح التجاري على المؤسسات الاقتصادية فحسب وانما تمتد اهميتها على الدولة من حيث الاستفادة في عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى، إذ أن توافر الانفتاح التجاري يسهم في تأهيل المؤسسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها في النمو الاقتصادي.

يساهم الانفتاح التجاري في تحديد استراتيجية للوقاية والترقب يقوم على المنهج المستقبلي والاستخباري من خلال معرفة قدرات وامكانيات الدول الأخرى على التوقع فهو بمثابة خط الدفاع الأول، كما ينبغي تفسير المشكلات التي قد تحدث في المستقبل ومعالجتها عن طريق تهيئة السبل الناجعة لمواجهتها.

كما يساهم الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي عن طريق:

**أولاً: الانفتاح التجاري والتنافسية:** (بودرامة، 2012: 580. 591)

إن حدة التنافسية الدولية اصبحت شديدة مع ظهور الحاسب الالكتروني وهدفت الدول من خلال المعلومات والمعرفة للحصول على دراية كاملة لممارسة الاعمال عن طريق الشبكة العنكبوتية وامسى التنافس المعرفي هي البيئة الطاغية للمنافسات التجارية، وكل ذلك أثر على الانفتاح التجاري لمواجهة تلك الصعوبات عن طريق ايجاد الوسائل الكفيلة لمساندة المؤسسات والدول في ضوء التنافسية الاقتصادية الدولية المتنامية، ويهدف الانفتاح التجاري لمساندة المؤسسات للأخذ بزمام المبادرة ومجابهة المخاطر المستقبلية المتوقعة ومحاولة الاندماج والتنسيق للمؤسسات الاقتصادية، ويُعد البحث والتطوير احد الطرق لنشاط المتخصصين في المجال الاقتصادي عبر براءات الاختراع ومحاولة التربص ومراقبة البيئة التكنولوجية الاقتصادية المحيطة والتي تكون التحالفات الاستراتيجية والأسواق الجديدة جل اهتمامها ومراقبة المخاطر المحتملة في المؤسسات الاقتصادية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، ان الانفتاح التجاري يوفر الامكانية على جذب المعلومات المفيدة وتفسيرها واستعمالها في الازمنة المناسبة وبالتالي يوفر الإمكانية الاساس للتنافس الدولي، ويؤدي دوراً رئيساً في الابقاء على المؤسسات وتوسيع انشطتها مع شدة المنافسة الدولية وتسارع الامكانيات التكنولوجية المتطورة، بالإضافة الى الوقاية من المخاطر المستقبلية المتوقعة والمستجدات التي قد تصبح في بيئة تلك المؤسسات، ولذا ينبغي التطوير والتحديث المستمر لمنتجات جديدة وتطوير الحالي من المنتجات، وتتطلب حماية الاختراعات وضع المنتجات ضمن حماية حقوق الملكية الفكرية، وان احدى درجات المنافسة الفكرية في الاقتصاد المعرفي هو منافسة المؤسسات الفردية فيما بينها. ان هذا يوضح المنافسة الشديدة الذي يكشف عنها وسبل تجاوزها في الهيكل النظام الاقتصادي نحو اتجاه انتاج المزيد من المنتجات والاختراعات التي تهيمن في تطوير ذاتها بديمومة مستمرة حتى لا تتباطأ عن التنافسية، ويُعد الابداع العلمي والمعرفي الاساس في التنافسية الدولية اذ اصبحت المعرفة من افضل مدخلات العمليات الانتاجية، وهذا التفوق من العوامل المؤثرة في علاقات السياسة الدولية فضلاً عن تكنولوجيا الاعلام كعامل مهم في ظل الانفتاح التجاري.

**ثانياً: الانفتاح التجاري والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات اهمية كبيرة في عمليات النمو والتنمية، وتكمن الاهمية من الدور الرئيس الذي تقوم به هذه المشروعات في تخفيف حدة البطالة عن طريق توفير فرص للعاطلين، فضلاً عن توفير قيمة مضافة تساهم في عمليات النمو الاقتصادي للبلدان كافة ومنها الدول النامية (الاسرج، 2010: 47).

**ثالثاً: الانفتاح التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:**

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر استثماراً لأصول استثمارية وانتاجية بعيدة المدى تمنح المستثمر السطوة المباشرة سواء بالملكية على المستويين الجزئي والكلي والتي تؤمن للمستثمر السطوة على المشروع والتي تكون بحدودها الادنى (10%) وفي حدها الاعلى على وفق ما يتم التوافق بينه وبين البلدان المضيفة، وفي حالة المساواة في الملكية للمشاريع المستثمرة فتسمى حينذاك المشاريع المشتركة وتكمن الافادة منها أنها تُعد بؤرة لنقل التكنولوجيا ذات المستويات العليا من التطور والانفتاح على السوق الدولية، بالإضافة الى انها قاعدة للتواصل والاستفادة المالية في الوقت الحاضر والمستقبل، كما ان هذه الشركات الأجنبية تعمل على تنشيط بيئة الانتاج الذي يوجد تسارع في حجم المعلومات على المستوى العالمي. لذا تبغي البلدان المضيفة للارتباط بهذه الشركات سعياً للحصول على المعلومات بسهولة وتحليلها، ويُعد هذا الاستثمار حاجة مهمة للبلدان النامية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي للعديد من الاسباب ومنها، ان اقتصادات الدول النامية لديها فجوة ادخارية تؤدي الى انخفاض في رؤوس الاموال، وندرة العملات الأجنبية التي تحتاجها عمليات، كما يؤدي لزيادة الانتاج كماً ونوعاً، فضلاً عن زيادة القيمة المضافة، وقد يساعد في تحسين اختلالات هيكلية الحاصلة في اقتصادات الدول النامية كما يساهم في الحد من البطالة، كما تعمل هذه الاستثمارات على تحسين مهارات القيادات الإدارية، يعمل تنشيط الاستثمارات المحلية عن طريق تبلور فرص استثمارية جديدة للمؤسسات الاقتصادية للبلد المضيف، ويعمل على نقل التقنيات التكنولوجية ذات المستويات المرتفعة، التي تمنح ميزة تنافسية للبلدان المضيفة، إذ ان الشركات الأجنبية تتمتع بميزة مهمة في حصولها على المعلومات المفيدة قبل ان يحصل عليها المنافسين الاخرين وتلك المعلومات هي من المهام الاساسية للانفتاح التجاري في البلدان الراغبة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أسواقها المحلية. (حمداني،2012 ، 27 -26)، ومن خلال ذلك يتم تبيان ان وجود الانفتاح التجاري يشكل تراكماً علمياً بخفايا التجارة الدولية والتي عن طريقها يساعد في تبلور البيئة الصحيحة وجلب الشركات الأجنبية عن طريق احتواء المعلومات وتحليلها التي تساعد المؤسسات الاقتصادية في عملية اتخاذ الاجراءات المناسبة الخاصة بعملية الاستثمارات المحلية منها أو الأجنبية.

**3- قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي:**

يُعد توصيف الأنموذج وصياغته أول خطوات البحث القياسي عند دراسة أي علاقة سببية اعتمادية بين متغيرات عدة، إذ يتوجب صياغة هذه العلاقة بصورة رياضية ليتم الحصول على الأنموذج، ومن المنطلق يمكن القول أن النماذج ما هي إلا حالة مبسطة من الواقع، ويعّرف الأنموذج القياسي بأنه مجموعة من الارتباطات الاقتصادية تمثل عادةً بصيغة علاقات رياضية، تسمى المعادلات التي تشرح سلوكية وميكانيكية هذه الارتباطات المبينة لعمل اقتصاداً أو قطاعاً معيناً بالمعادلات الهيكلية وبعد إدخال المتغير العشوائي تتحول إلى نماذج قياسية (بخيت وفتح الله، 2022: 13)، ولغرض وصف وتقدير اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي للمدة 1990- 2022، تم اختيار متغيرات عديدة كمؤشرات عن الانفتاح التجاري، كما تم صياغة العلاقة الموضحة بصيغة أنموذج قياسي اقتصادي بأخذ الصيغة اللوغاريتمية لطرفي المعادلة كأفضل أنموذج قياسي وكما يلي:

$$Yi = Bo + B1x1 + B2x2 + B3x3 + B4x4 + B5x5 + Ui \quad (1)$$

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 777-792
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.41

وقد تم اختيار دولة الجزائر لمعرفة تأثير بعض متغيرات الانفتاح التجاري والمعبر عنه بـ(إجمالي التجارة نسبةً الى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي والعولمة الاقتصادية والتعريفة الجمركية) في النمو الاقتصادي والمعبر عنه بـ(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، إذ تم اعتماد فترة زمنية امدها احدى وثلاثون عاماً بدءاً من سنة 1990 وانتهاء بسنة 2020، وقد تم استخدام أنموذج الانحدار المتعدد وفق الصيغة اللوغاريتمية لطرفي كما في المعادلة (2) وذلك لأنها أعطت أفضل نتائج التقدير القياسي، وعليه تم اختيارها وكما يلي:

$$Y = 9.30 + 0.297\ Logx1 + 0.0103\ Log\ x2 - 0.266\ Log\ x3 - 0.476\ Log\ x4 \quad (2)$$

إذ أن:

Y = نصيب الفرد / GDP.

X1 = إجمالي التجارة / GDP.

X = الاستثمار الأجنبي المباشر / GDP.

X3 = العولمة الاقتصادية.

X4 = التعريفة الجمركية

وللتأكد من دقة الانموذج تم إجراء عدة اختبارات وبمستوى معنوية (0.05)، وقد اجتاز الانموذج الاختبارات الاحصائية والقياسية.

**الجدول (1) نتائج الانموذج المستخدم**

| N | Explanatory Variables | Parameter Value | Test Value (t) | Moral Ratio % | Statistic VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Constant- limits of cutting | 9.2990 | 45.16 | 0.000 | ------ |
| 2 | Log(1990 – 2020) - (X1) | 0.29707 | 6.45 | 000.0 | 3.7 |
| 3 | Log(1990 – 2020)) - (X2) | 0.010343 | 3.76 | 0.052 | 2.8 |
| 4 | Log(1990 – 2020) - (X3) | -0.26592 | -3.35 | 0.000 | 6.1 |
| 5 | Log(1990 – 2020) -(X4) | -0.47630 | -30.92 | 0.018 | 1.3 |
| 6 | The explanatory force of the model (R-sq ) | 96.7% | | | |
| 7 | The explanatory force of the R-sq (adj) model | 96.5% | | | |
| 8 | Statistic( D.W) | 1.61 | | | |
| 9 | Statistic (F ) | 405.64 | | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الإحصائية للبرنامج الإحصائي (Minitab).

وعن طريق المعادلة (2) اوضحت العلاقة الايجابية بين متغير إجمالي التجارة / الناتج المحلي الإجمالي والمتغير التابع وهو المعبر عن النمو الاقتصادي وبمعامل تقدير (0.297) وهذا يدل على ان التغير في إجمالي التجارة / الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يقود الى التغير الايجابي في نصيب الفرد / الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.297)، وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية، كما اوضحت المعادلة (2) العلاقة الايجابية بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبمعامل تقدير (0.0103)، وهذا يدل على ان التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر نسبةً الى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يقود الى التغير الايجابي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.0103) وهذا ينسجم والنظرية الاقتصادية، واعطى الانموذج العلاقة السلبية بين متغير العولمة الاقتصادية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبمعامل تقدير (0.265) وهذا يدل على ان

تغير العولمة الاقتصادية، بمقدار وحدة واحدة يقود الى التغير السلبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.266)، وقد يكون السبب في ذلك ان العولمة الاقتصادية اثرت بشكل سلبي في بعض الصناعات المحلية عن طريق التكاليف المرتفعة المحتملة وسوء الادارة وزيادة الاجور، كما افرزت المعادلة (2) العلاقة السلبية بين التعريفة الجمركية والنمو الاقتصادي اذ ان التغير في التعريفة الجمركية بمقدار وحدة واحدة يقود للتغير السلبي في النمو الاقتصادي بنسبة (0.476) وهذا ينسجم والنظرية الاقتصادية.

## الاستنتاجات والمقترحات:

### أولاً: الاستنتاجات:

1. إن النمو الاقتصادي يتأثر ايجاباً مع زيادة نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين انه يتأثر سلباً مع متغيري العولمة الاقتصادية والتعريفة الجمركية.
2. اثبتت النتائج ان المتغيرات التفسيرية كانت تؤثر بنسبة عالية في المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي من خلال معامل التحديد الذي سجل نسبة (96.5%)، وهذا ما يثبت معنوية الانموذج ككل من خلال اختبار (F) الذي حدد بـ(405.64).
3. اثبت الانموذج عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية عن طريق اختبار (VIF) بالاعتماد على الجدول (1) نتائج الانموذج المستخدم.

### ثانياً: المقترحات:

1. لزيادة متانة وقوة الاقتصاد الجزائري, ينبغي على السلطات المختصة العمل على زيادة الانفتاح التجاري عن طريق الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحر الذي يعمل على زيادة النمو الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وزيادة فرص العمل, فضلاً عن تعزيز دور القطاع الخاص.
2. ينبغي العمل على نقل التكنولوجيا الملائمة عن طريق الانفتاح التجاري, والعمل وفق مبدأ الشراكة في زيادة الخبرة والكفاءة, فضلاً عن ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة, ساهمت في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري.
3. على دولة الجزائر ان تُعنى بمؤشر الانفتاح التجاري الذي يعد مهماً لزيادة الصادرات عن طريق إزالة القيود الجمركية, وخلق فرص جديدة للمؤسسات الاقتصادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر, وربط المؤسسات العالمية بالمؤسسات المحلية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر العربية:

1. ادريس، يوسف عثمان، 2005، تحرير رأس المال المزايا والمخاطر، مجلة المصرفي، العدد (35).
2. الاسرج، حسين عبدالمطلب، 2010، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح.
3. بالحبيب، عبدالكامل، 2011، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التجارة الدولية، جامعة غرداية.

4. بخيت حسين علي، سحر فتح الله، 2022، الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد.
5. بودرامة، مصطفى، 2012، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 23-26 أفريل، عمان، ص ص580 .591.
6. بوسف خليفة اليوسف، 2014، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، من الموقع: www.darussalam.ae.
7. الجمل، جمال جويدان، 2010، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، عمان، الأردن.
8. الجيلالي، عجه، 2007، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر.
9. الحاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000-2010.
10. حالوب، كاظم معلة، 2017، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار الامل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
11. حمداني، محمد، 2012، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، الجزائر.
12. حملاوي ابتسام، 2010، منظمة التجارة العالمية و مساهمتها في تحرير التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التمويل الدولي و المؤسسات المالية و النقدية الدولية، جامعة الجزائر.
13. دراج، عيسى، 2010، البيئة والميزة التنافسية الملتقى الدولي الرابع والمنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، بالسلف ومخبر العولمة لاقتصاديات شمال افريقيا.
14. الزهيري، إبراهيم عباس، 2018، اليقظة الاستراتيجية: مدخل الإدارة التميز لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات التعليمية. المجلة التربوية، مصر، ج،52, 1-39.
15. السريتي، احمد عبدالرحمن يسري، السيد محمد احمد، 2007، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
16. صندرة صايبي، 2004-2005، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة.
17. الطاهرة السيد محمد حمية، 2000، محاضرات في اقتصاد التنمية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة.
18. عبدالحميد، خالد عبدالحميد، 2017، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (1990-2015)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة JSEC، 47, العدد (1).
19. عبدالسلام، رضا، 2010، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، ط2، المكتبة العربية للنشر، جمهورية مصر العربية.
20. عبدالمجيد، محمد توفيق، 2013، العولمة والتكتلات الاقتصادية، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية.
21. عبدربه، نشوى محمد، 2019، قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة 2018-1995، مجلة الدراسات التجارة المعاصرة، كلية التجارة جامعة طنطا.
22. عبدوس، عبدالعزيز، 2011، سياسة الانفتاح التجاري في رفع القدرة التنافسية للدول العربية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.
23. العجلوني، حمد محمود، 2013، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، 21- المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، استانبول، تركيا.
24. العلى، أحمد إبراهيم، 2000، التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي (مؤشرات مقارنة): دراسة في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، بغداد.
25. العيساوي، وفاء صباح خدر، 2012، أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، قسم الاقتصاد.

26. القريشي، مدحت، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن.
27. كريم, بودخدخ, ومسعود, بودخدخ، 2011، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول.
28. مراد، باريك، 2013، تحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
29. ناهد صالح، هدى مجاهد، 2004، التقرير الاجتماعي (نظرة للماضي، رصد للحاضر)، رؤية للمستقبل، التقارير الاجتماعية والدولية والأوربية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الاجتماعي المصري.
30. وزارة التخطيط، دائرة الانفاق الاستثماري، حجم التخصيصات السنوية على مستوى القطاعات للمدة (2004-2017).
31. وفاء عبدالباسط، 2001، رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم الشركات الناشئة، دار النهضة العربية, القاهرة.
32. الويزة، قطاف، 2013، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، رسالة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة لبويرة.

**ثانياً: المصادر الأجنبية:**

33. ÀBOU-BEKR BELKAÏD University-TLEMCEN Faculty of Economic Sciences, Management and Commercial Sciences (Academic year: 2016-2017), P: 188.
34. D.Begg et Autres, Macroeconomic, (Edition Dunod,2002).
35. Rouget Daniel F. (2009) Les Politiques Commer Ciales CP desEs.
36. Shaheenet at (2013) The impact of trade liberalization on economic growth in Pakistan during the period (1975-2010).
37. Tahraoui, K. Impact of Globalization on Algerian Economic Activities: Empirical Investigation (Doctoral dissertation).
38. Wilsor, Sqaqllis K., 2006. A new approach to measuring openness Economic Policy Research Unit Working.